مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

سياسة الانفاق الحكومي على التعليم ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق

Government spending policy on education and its role in developing the education sector in Iraq

مازن علي الزهيري[1] ، م.د. مراد فالح مراد[2]

وزارة التربية

جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد

Mazinali875@gmail.com
Murad.f@coadec.uobaghdad.edu.iq

Abstract:
The aim of this research is to demonstrate the role of government spending on education in developing the education sector in Iraq, by analyzing the nature and characteristics of government spending on education, in addition to analyzing the reality of the education sector in the light of some indicators. The research concluded that there is a continuous decline in indicators The quality of education in the basic stages of education (primary, secondary, and higher), due to the fact that the growth rate of students exceeds the rate of growth of educational institutions and bodies.
Keywords: government spending, government spending on education, education sector

المستخلص :

يهدف البحث الى بيان دور سياسة الانفاق الحكومي على التعليم في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق ، من خلال تحليل طبيعة وخصائص الانفاق الحكومي على التعليم ، اضافة الى تحليل واقع قطاع التربية والتعليم في ضوء بعض المؤشرات ، وخلص البحث الى ان هناك تراجع مستمر لمؤشرات نوعية التعليم في مراحل التعليم الاساسية (الابتدائي ، الثانوي ، العالي) ، ويعود ذلك لكون معدل نمو الطلاب يفوق معدل نمو المؤسسات والهيئات التعليمية ، واوصت الدراسة بضرورة زيادة حصة قطاع التربية والتعليم من اجمالي الانفاق العام عطفاً على اعادة هيكلة موازنة القطاع لصالح الانفاق الاستثماري .

الكلمات المفتاحية : الانفاق الحكومي ، الانفاق الحكومي على التعليم ، قطاع التربية والتعليم

المقدمة |

تعد سياسة الانفاق العام ابرز ادوات السياسة المالية والسياسات الاقتصادية للدولة ، لما تتمتع به من تأثير اقتصادي واجتماعي على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد ، ويحتل الانفاق على التعليم (

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

قطاع التربية والتعليم) مكانة خاصة ، لدوره الكبير في تحريك عجلة التنمية في اي بلد بما يرفدها من مخرجات ، لذلك اصبح التمويل مهم جدا للعملية التعليمية لتحقيق اهدافها من جهة ، ولتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى ، حيث يعتمد نجاح الخطط التعليمية على نمط وكفاية التمويل(الانفاق التعليمي) ، ويحظى قطاع التربية والتعليم بجزء مهم من التخصيصات المالية في موازنة الحكومة العراقية .

المبحث الاول : منهجية البحث

مشكلة البحث يعاني قطاع التربية والتعليم في العراق من فجوة كبيرة بين العرض والطلب على التعليم لصالح الطلب . وهنا يبرز التساؤل الاتي :

- مدى اسهام الإنفاق العام على التعليم في تطوير قطاع التربية والتعليم ؟

اهمية البحث تنبع اهمية البحث من اهمية سياسة الإنفاق العام على التعليم ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم .

فرضية البحث يقوم البحث في سبيل تحقيق اهدافهُ على فرضية مفادها

على الرغم من تزايد الانفاق العام على التعليم الا انه لم يؤدي الى تحسين الوضع العام لقطاع التربية والتعليم في العراق بالمستوى المطلوب .

اهداف البحث يهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف ابرزها الاتي :

- تحليل الانفاق العام على التعليم وبيان طبيعته وخصائصه .
- تحليل واقع قطاع التربية والتعليم في العراق في ضوء بعض المؤشرات .

حدود البحث تتلخص حدود البحث المكانية في العراق (عدا اقليم كردستان) ، اما الحدود الزمانية : تتمثل بالفترة الممتدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠) .

منهجية البحث لغرض تحقيق اهداف البحث وبغية اثبات فرضيته فقد استند الباحث على الاسلوب الوصفي التحليلي ، للتحقق من دور الانفاق العام على التعليم في تطوير قطاع التربية والتعليم .

هيكلية البحث تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور وكالتالي :

المبحث الاول : منهجية البحث

المبحث الثاني : الانفاق الحكومي على التعليم – إطار نظري مفاهيمي

المبحث الثالث : طبيعة وخصائص الانفاق الحكومي على التعليم في العراق للمدة(٢٠٠٥–٢٠٢٠).

المبحث الرابع : واقع قطاع التربية والتعليم في العراق في ضوء بعض المؤشرات بظل الانفاق الحكومي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ .

المبحث الثاني : الانفاق الحكومي على التعليم – إطار نظري مفاهيمي

اولاً : مفهوم الانفاق الحكومي : لا يوجد تعريف محدد للإنفاق الحكومي او النفقات العامة بل هناك تعاريف متعددة لكنها تكاد تكون ذات مضمون واحد بتعابير مختلفة فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك من يرى بانها مبالغ نقدية اقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية **(صالح ، وعداي ، ٢٠٢٠ ، : ١٩)** ،كما عرفت النفقة العامة على انها مبلغ من المال تقوم بإنفاقه الحكومة او احدى مؤسساتها (شخص عام) بهدف تحقيق منفعة عامة للمجتمع **(العاني ، ٢٠١٨ : ٣٧)** ، وهي مبالغ نقدية يدفعها شخص عام بهدف اشباع الحاجات العامة **(البيرماني ، وعبد الله ، ٢٠١٩ :٣٤٩)**،وتعرف النفقة العامة بانها جميع المبالغ التي تنفقها الحكومة لشراء السلع والخدمات من أجل اشباع الحاجات العامة ودفع ثمنها من خلال الايرادات الضريبية ومصادر الإيرادات الأخرى **(Mceachern,2012:354).**

ثانياً : مفهوم الانفاق الحكومي على التعليم : هناك اختلاف وتباين في النظرة لمفهوم الانفاق على التعليم ، وقد ظهر هذا الاختلاف حول المفهوم لاختلاف طبيعته ووظيفته ودور من يتناوله سواء كان من الاقتصاديين او التربويين او حتى السياسيين ، حيث ان التعليم يعد من اهم مجالات التنمية الاجتماعية ، الا ان الاهتمام به لم يظهر الا بالعصور الحديثة عندما اتجه بعض الى قياس عائد الاستثمارات التي تخصص له ويعتبر "الفريد مارشال" اول من حاول ربط العائد بالنفقة من الاستثمارات التي تتم في مجال التعليم ، واعتبر ان اكثرانواع الاستثمارات قيمة ما يستثمر في البشر**(حسن ، بلا، :٢٤١)**، وعرف الانفاق الحكومي على التعليم بانه المبالغ النقدية التي تخصصها الحكومة بوصفها نسبة من الموازنة العامة للدولة او الناتج المحلي الاجمالي ، فتتحمل الدولة كافة النفقات الخاصة بالمستلزمات والخدمات المتعلقة بالتعليم ، بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال توفير فرص التعليم لجميع افرادها **(أحمد ، بلا : ٢٤٨) ، كما** عرف وودهل Woodhall النفقات التعليمية " بأنها قيمة الموارد الكلية للتعليم بالنسبة للنظام الاقتصادى، وهى تتضمن قيمة وقت المعلمين والمواد والسلع وقيمة استهلاك المباني والتجهيزات المدرسية وقيمة وقت الدارسين" **(M. Woodhall،٢٠٠٥)** . وذكر هالاك hallak ان النفقة التعليمية " هي ما ينفق على التعليم العام والخاص بجانب تكلفة الفرص الضائعة التي لا تؤدي الى نفقات واقعية **(J. Hallak,2005,p16).**

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

المبحث الثالث

طبيعة وخصائص الانفاق الحكومي على التعليم في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)

اولت بلدان العالم وعلى راسها البلدان المتقدمة اهتماماً كبيراً بقطاع التربية والتعليم ذلك نظراً لأهميته في اعداد العنصر البشري وتطوير راس المال البشري الذي يعد المحرك الاساسي لعملية التنمية الشاملة ، ومن المدخلات المهمة والاساسية لأي نظام تعليمي هو **(الانفاق على التعليم)**الذي يدعم القطاع التعليمي بالقوة الشرائية التي تمكنه من الحصول على الموارد البشرية والمادية الضرورية لسير العملية التعليمة على اتم وجه ، كما يعبر حجم ذلك الانفاق عن فلسفة الدولة الاقتصادية **(العصفور ، ٢٠١١ ، ص٢٧)** .

ويعد العراق من البلدان الساعية الى الاهتمام بالقطاع التعليمي من خلال تصحيح الاختلالات ووضع العلاجات المناسبة لتحسين مستويات النظام التعليمي والارتقاء بها ، لدوره المهم في تنمية راس المال البشري وانعكاسه في التنمية الشاملة ، لذلك اصبح التمويل مهم جداً للعملية التعليمية لتحقيق اهدافها من جهة ، ولتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى ، حيث يعتمد نجاح الخطط التعليمية على نمط وكفاية التمويل (الانفاق التعليمي) ، ويحظى قطاع التربية والتعليم بجزء مهم من التخصيصات المالية في موازنة الحكومة العراقية ، جدير بالذكر ان التعليم في العراق مجاني في جميع مراحله .

اولاً : تطور الانفاق العام على التعليم في العراق

يوضح هذا المؤشر حجم اهتمام البلد بقطاع التربية والتعليم من خلال حجم ما يرصده من تخصيصات مالية لهذا القطاع الحيوي ، ولغرض التعرف على حقيقة هذا الاهتمام فان الجدول (١) يبين ذلك

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

الجدول (١) تطور الانفاق العام على التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي GDP (١)	الانفاق العام (٢)	الإنفاق العام على التعليم (٣)	معدل النمو السنوي لانفاق التعليم % (٤)	نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي GDP % (٥)	نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام % (٣) (٦)
2005	٧٣,٥٣٣,٥٩٩	30,831,142	١,٦٢٢,٢٧٣	--	٢.٢	٥.٣
2006	٩٥,٥٨٧,٩٥٥	37,494,459	٢,٢٣٦,٢٨٧	٣٧.٨	٢.٣	٦
2007	١١١,٤٥٥,٨١٣	39,308,348	٢,٨٩١,٢٥٧	٢٩.٣	٢.٦	٧.٤
2008	١٥٧,٠٢٦,٠٦٢	67,277,197	٥,٢٥٠,٣٠٨	٨١.٦	٣.٣	٧.٨
2009	١٣٠,٦٤٣,٢٠٠	55,589,721	٥,٦٥٠,٩٧٣	٧.٦	٤.٣	١٠.٢
2010	١٦٢,٠٦٤,٥٦٦	70,134,201	٦,٨٧١,٥٧٨	٢١.٦	٤.٢	٩.٨
2011	٢١٧,٣٢٧,١٠٧	78,757,666	١٠,١١٥,٩٦٠	٤٧.٢	٤.٧	١٢.٨
2012	٢٥٤,٢٢٥,٤٩١	105,139,575	٩,٨٠٤,٤٩٧	– ٣	٣.٩	٩.٣
2013	٢٧٣,٥٨٧,٥٢٩	119,127,556	١٠,٥٧٤,٨٢١	٧.٩	٣.٩	٨.٩
2014	٢٦٦,٣٣٢,٦٥	125,321,074	٩,٩٨٣,٢٤٤	– ٥.٦	٣.٧	٨

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

	٥					
2015	١٩٤,٦٨٠,٩٧٢	84,693,524	٩,٠٨٩,١٢٤	– ٩	٤.٧	١٠.٧
2016	١٩٦,٩٢٤,١٤٢	73,571,002	٩,٦٩٥,٧٢١	٦.٧	٤.٩	١٣.٢
2017	٢٢١,٦٦٥,٧١٠	75,490,115	١٠,٢٣٩,٥٨٦	٥.٦	٤.٦	١٣.٦
2018	٢٦٨,٩١٨,٨٧٤	80,873,188	١٢,٦٨٩,٤٣٤	٢٣.٩	٤.٧	١٥.٧
2019	٢٧٦,١٥٧,٨٦٨	111,723,522	١٢,٦٨٧,٠٨٢	– ٠.٠١	٤.٦	١١.٤
2020	٢١٩,٧٦٨,٧٩٨	76,082,443	١٠,٣٩٦,٢٧٠	– ١٨	٤.٧	١٣.٧
	٣,١١٩,٩٠٠,٣٤١	اجمالي انفاق المدة ١,٢٣١,٤١٤,٧٣٣	اجمالي انفاق المدة= ١٢٩,٧٩٨,٤١٥ متوسط انفاق المدة = ٨,١١٢,٤٠٠	متوسط النمو السنوي للمدة ١٥.٦ %	متوسط النسبة خلال المدة ٤ %	متوسط النسبة خلال المدة ١٠.٢ %

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات :

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية | العمود (١).
- وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بيانات غير منشورة | العمود (٢).
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية | العمود (٣).
- وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية العامة ، المصروف الفعلي للمشاريع الاستثمارية | العمود (٣).
- العمود (٤) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

- **العمود (٥) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول وفق القانون (العمود٣ \ العمود١* ١٠٠%) .**
- **العمود (٦) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول وفق القانون (العمود٣\ العمود٢* ١٠٠%) .**

يلاحظ من خلال الجدول (١) ان الانفاق العام على التعليم قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠) وهو ما ينسجم مع تطور الانفاق العام للدولة خلال الفترة ذاتها ، حيث كان الانفاق على التعليم في عام ٢٠٠٥ (**١,٦٢٢,٢٧٣**) مليون دينار بعدها شهد ارتفاعاً مضطرداً وبمعدلات نمو مختلفة حتى بلغ(**٥,٢٥٠,٣٠٨**) مليون دينار عام ٢٠٠٨ جاء ذلك بسبب زيادة الانفاق الجاري نتيجة سلم الرواتب الجديد الذي حسن من رواتب الموظفين والعاملين في القطاع ، وواصل الارتفاع حتى بلغ (**١٠,٥٧٤,٨٢١**) مليون دينار في العام ٢٠١٣ ، جاءت هذه الزيادة نتيجة تحسن الوضع الامني والسياسي بالإضافة الى اقرار بعض القرارات والقوانين التي حسنت من رواتب موظفي وزارتي التربية والتعليم العالي ، كقانون منح مخصصات مقطوعة (١٥٠,٠٠٠) دينار الخاص بموظفي وزارة التربية الذي اقر عام ٢٠١١ ، وقانون الخدمة الجامعية الخاص بموظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي اقر عام ٢٠١٢ ، الامر الذي ادى الى ارتفاع نفقات التعليم الجارية بشكل واضح . بعدها شهدت الاعوام (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦) انخفاضاً واضحاً في الانفاق ، حيث انخفض في عام ٢٠١٤ الى (٩,٩٨٣,٢٤٤) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٥.٦ -) وفي عام ٢٠١٥ وصل الى (٩,٠٨٩,١٢٤) مليون دينار بمعدل نمو سالب ايضاً بلغ (٩ -) وفي عام ٢٠١٦ بلغ(٩,٦٩٥,٧٢١) مليون دينار ، وجاء ذلك الانخفاض نتيجة تداعيات الحرب على الارهاب وما رافقها من انخفاض في اسعار النفط وارتفاع فاتورة الحرب الى جانب سياسة التقشف التي عملت بها الحكومة العراقية انذاك ، لتعود وترتفع مرة اخرى في اعوام ما بعد الحرب على الارهاب (٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩) حيث بلغ الانفاق في عام ٢٠١٩ (١٢,٦٨٧,٠٨٢) مليون دينار ، وجاء هذا التحسن نتيجة انتهاء الحرب واعادة هيكلة الانفاق العام وانتهاء العمل بالسياسة المالية التقشفية ، اما في عام ٢٠٢٠ ونتيجة لتداعيات فايروس كوفيد ٢٠١٩ (انخفاض اسعار النفط الخام عالمياً) بالأضافة الى الاحتجاجات الشعبية التي نشبت في تشرين الاول من عام ٢٠١٩ واستمرت حتى عام ٢٠٢٠ وما نتج عنها من تغيير الحكومة وتعذرها من اعداد الموازنة العامة للدولة ما اضطرها للعمل وفق قانون الادارة المالية ١٢١١ ، كلها عوامل ادت الى انخفاض الانفاق العام على التعليم حيث بلغ (١٠,٣٩٦,٢٧٠) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (١٨ -) . كما يوضح الجدول ان اجمالي الانفاق العام على التعليم خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) بلغ (١٢٩,٧٩٨,٤١٥) مليون دينار بمتوسط انفاق سنوي بلغ (٨,١١٢,٤٠٠) مليون دينار ، وان متوسط النمو السنوي هو(١٥.٦%)

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

شكل رقم (١) تطور الانفاق العام على التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

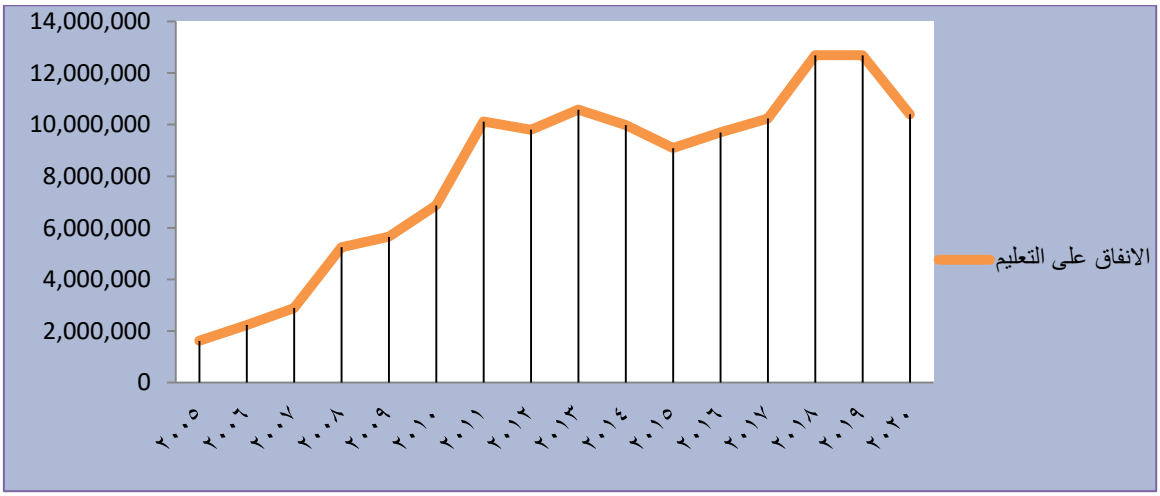

كما يلاحظ ايضاً ان نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي شهدت ارتفاعاً متذبذباً خلال مدة البحث تراوحت بين (**٢.٢ %**) في عام ٢٠٠٥ و(**٤.٩ %**) في عام ٢٠١٦ ، ويعود السبب في ذلك الى تذبذب الايرادات العامة ومن ثم الانفاق على التعليم ، **كما يبين الجدول ان متوسط مجموع الانفاق العام المخصص للتعليم خلال فترة الدراسة هو (٤ %) من اجمالي الناتج المحلي ، وهو الحد الادنى المعياري البالغ (٤%) والمحدد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ (UNESCO)** ، مع ملاحظة تحسن النسبة بعد عام ٢٠١٥ وهي بداية العمل باطار (**اهداف التنمية المستدامة ١٧**) . وهو متوسط يعد فقيراً اذا ما قورن مع بعض الدول العربية والعالمية، وهذا المؤشر يبين ضآلة الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الناتج المحلي ، وهذا ان دل على شيء دل على قلة الاهتمام العام بقطاع التربية والتعليم في العراق .

كذلك نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام شهدت تطوراً كبيراُ وارتفاعاً ملحوظاً فبعد ان كانت (٥.٣%) عام ٢٠٠٥ اخذت بالارتفاع حتى وصلت الى (١٢.٨%) عام ٢٠١١ وجاءت هذه الزيادة منسجمة مع الزيادة في ايرادات الدولة والتوسع في الانفاق العام بالإضافة الى زيادة الاهتمام بقطاع التربية والتعليم بعد عام ٢٠٠٣ لما له من دور في تحقيق التنمية الشاملة ، وشهدت الاعوام (٢٠١٢– ٢٠١٣ – ٢٠١٤) انخفاضاً طفيفاً بسبب زيادة حجم الانفاق العام بشكل كبير وعدم زيادة تخصيص قطاع التربية والتعليم بشكل مماثل ، بعدها استمرت النسبة بالزيادة حتى وصلت الى اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٨ عندما كانت النفقات

التعليمية عند اعلى نقطة لها خلال فترة البحث حيث بلغت (١٥.٧%) ، اما في عام ٢٠٢٠ انخفضت لتستقر عند (١٣.٧%) كنتيجة لتداعيات كورونا وعدم اقرار الموازنة العامة . **كما يبين الجدول ان متوسط مجموع الانفاق العام المخصص للتعليم خلال المدة هو (١٠.٥ %) من اجمالي الانفاق العام ، اي اقل من الحد الادنى المعياري البالغ (١٥ %) والمحدد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ (UNESCO)** ، مع ملاحظة تحسن النسبة بعد عام ٢٠١٥ وهي بداية العمل باطار (اهداف التنمية المستدامة ١٧)، وهي نسبة فقيرة جداً مقارنة مع بعض دول العالم ، وعلى الرغم من المسار التصاعدي الذي شهدهُ الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق العام الا ان قطاع التعليم في العراق لم يشهد تطوراً ملحوظاً وما زال يعاني من حجم الهوة والفجوة الكبيرة بينه وبين قطاعات التعليم في العالم ، حيث يتطلب هذا القطاع الحيوي مزيداً من الاهتمام من خلال زيادة حصتهُ من التمويل المالي والتخطيط السليم لتمكينهُ من التطور ومواكبة متطلبات جودة التعليم الشاملة .

بيد إن حجم الإنفاق على التعليم بمفردهِ لا يمكن اعتبارهُ مؤشراً كافياً للدلالة على جودة التعليم ، الا اذا سخر لتطوير النظام التعليمي وتحقيق الجودة الشاملة ، فجودة التعليم ترتبط بجودة مدخلات العملية التعليمية من (ابنية ومؤسسات تعليمية – كوادر تعليمية – مناهج ووسائل تعليمية) ، فوجود ابنية مدرسية نموذجية تنسجم مع متطلبات العصر مؤشر على جودة التعليم ، ووجود كوادر تعليمية وتدريسية كفوءة وماهرة مؤشر على جودة التعليم ، واستخدام مناهج دراسية متطورة تتلائم مع قدرات الطالب المرحلية ووسائل تعليمية متقدمة مؤشر على جودة التعليم ، وهذا من شانهُ ان يحقق جودة التعليم الشاملة ، بالنتيجة جودة المدخلات للعملية التعليمية ستنعكس حتماً على جودة المخرجات (**راس المال البشري**) والتي ينبغي ان تنسجم وتتناغم مع متطلبات ومدخلات السوق .

ثانياً : الاهمية النسبية للنفقات الجارية والاستثمارية من الانفاق العام على التعليم :

يوضح هذا المؤشر نسبة كل من النفقات الجارية والاستثمارية من الانفاق العام على التعليم ، ويهدف الى معرفة نصيب كل واحدة من اجمالي الانفاق التعليمي ، وتشير النفقات الجارية الى النفقات الضرورية لسير العملية التعليمية مثل (الرواتب ، اجور الصيانة ، تكاليف وقود ، قرطاسية) ، اما النفقات الاستثمارية فتمثل النفقات التي تهدف الى تطوير النظام التعليمي من خلال زيادة الموجودات الثابتة لقطاع التربية والتعليم مثل (بناء وتطوير المؤسسات التعليمية ، شراء الاجهزة والمعدات ، البعثات التطويرية ، وغيرها) . ويبين الجدول (٢) الاهمية النسبية

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

للنفقات الجارية والاستثمارية من اجمالي الانفاق العام على قطاع التربية والتعليم في العراق

السنة	اجمالي الانفاق العام على التعليم	النفقات الجارية	نسبة مساهمة النفقات الجارية من اجمالي الانفاق على التعليم %	النفقات الاستثمارية	نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام على التعليم%
2005	١,٦٢٢,٢٧٣	١,٤٧٢,٧٨٨	٩٠.٨	١٤٩,٤٨٥	٩.٢
2006	٢,٢٣٦,٢٨٧	٢,٠٥١,٩١٤	٩١.٨	١٨٤,٣٧٣	٨.٢
2007	٢,٨٩١,٢٥٧	٢,٧٢٨,٦٥٣	٩٤.٤	١٦٢,٦٠٤	٥.٦
2008	٥,٢٥٠,٣٠٨	٤,٩٤٣,١٩٠	٩٤.٢	٣٠٧,١١٨	٥.٨
2009	٥,٦٥٠,٩٧٣	٥,٢٦٧,٥٢٠	٩٣.٢	٣٨٣,٤٥٣	٦.٨
2010	٦,٨٧١,٥٧٨	٦,٦١٧,٨٦٠	٩٦.٣	٢٥٣,٧١٨	٣.٧
2011	١٠,١١٥,٩٦٠	٩,٣٠٠,٥٣٩	٩١.٩	٨١٥,٤٢١	٨.١
2012	٩,٨٠٤,٤٩٧	٨,٥٣٠,٥٥٣	٨٧	١,٢٧٣,٩٤٤	١٣
2013	١٠,٥٧٤,٨٢١	٩,٥٩٧,٥٧٥	٩٠.٨	٩٧٧,٢٤٦	٩.٢
2014	٩,٩٨٣,٢٤٤	٩,٦٨٣,١٢٧	٩٧	٣٠٠,١١٧	٣
2015	٩,٠٨٩,١٢٤	٨,٩٨٨,٢٠١	٩٨.٩	١٠٠,٩٢٣	١.١
2016	٩,٦٩٥,٧٢١	٩,٦٧٧,٩٤٣	٩٩.٨	١٧,٧٧٨	٠.١
2017	١٠,٢٣٩,٥٨٦	١٠,١٢٨,٥٤٦	٩٩	١١١,٠٤٠	١
2018	١٢,٦٨٩,٤٣٤	١١,٨٥٦,٩٠٦	٩٣.٤	٨٣٢,٥٢٨	٦.٦
2019	١٢,٦٨٧,٠٨٢	١٢,٤٣٠,٨٥٦	٩٨	٢٥٦,٢٢٦	٢
2020	١٠,٣٩٦,٢٧٠	١٠,١٨٠,٩٨٦	٩٨	٢١٥,٢٨٤	٢
المجموع = ١٢٩,٧٩٨,٤١٥		١٢٢,٩١٩,٠٩٩	المتوسط = ٩٤.٧ %	٦,٨٧٩,٣١٦	المتوسط = ٥.٣ %

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

الجدول (٢) الاهمية النسبية للنفقات الجارية والاستثمارية من اجمالي الانفاق العام على التعليم في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية | العمود (١ + ٢).**
- **وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية العامة ، المصروف الفعلي للمشاريع الاستثمارية خلال المدة | العمود (١+٤).**
- **العمود (٣+٥) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول وفق القانون (العمود٢ & العمود٤ \ العمود١* ١٠٠%) .**

يلاحظ من خلال الجدول (٢) ان الكفة تميل بشكل واضح وكبير الى النفقات الجارية عن النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام على التعليم ، حيث حصدت النفقات الجارية النصيب الاكبر من مجموع الانفاق على قطاع التربية والتعليم خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) والذي بلغ (١٢٩,٧٩٨,٤١٥) مائة وتسعة وعشرون ترليون وسبعمائة وثمانية وتسعون مليار واربعمائة وخمسة عشر مليون دينار ، حيث كان نصيب النفقات الجارية منها هو (١٢٢,٩١٩,٠٩٩) مليون دينار ، بينما كان نصيب النفقات الاستثمارية فقط (٦,٨٧٩,٣١٦) مليون دينار، وبنسبة مساهمة للنفقات الجارية بلغت بالمتوسط (٩٤.٧ %) تشكل رواتب الموظفين فيها قرابة ال٧٥% ، ونسبة مساهمة للنفقات الاستثمارية بلغت (٥.٣ %) ، وهذا يعني ان (٩٤.٧ %) من اجمالي الانفاق العام على قطاع التربية والتعليم يذهب للنفقات التشغيلية (الجارية) والتي تكون وظيفتها ادامة سير العملية التربوية والتعليمية والتي تشمل (رواتب الموظفين ، اجور صيانة ، اجور وقود ، تكاليف قرطاسية ، وغيرها من النفقات الضرورية لسير العملية التعليمية) . وان (٥.٣ %) فقط من اجمالي الانفاق العام على التعليم يذهب كإنفاق استثماري يهدف الى تطوير النظام التعليمي من خلال زيادة الموجودات الثابتة لقطاع التربية والتعليم مثل (بناء وتطوير المدارس والجامعات ومراكز البحوث ، شراء الاجهزة والمعدات ، بعثات تطويرية ، وغيرها) ، والى جانب نسبته المتدنية جداً من اجمالي الانفاق العام على التعليم يعاني الانفاق الاستثماري (الموازنة الاستثمارية) من جملة من المشاكل ابرزها تدني نسب التنفيذ وعدم كفاءة الانفاق اضافة الى الفساد والهدر الذي يرافقهُ ، وهذا التفاوت الكبير في هيكل الانفاق يتطلب وقفة جادة لإعادة هيكلة الانفاق على القطاع التعليمي وزيادة حصة الانفاق الاستثماري بشتى الطرق وتوفير تمويل مستدام له ، لأنه الجانب

المسؤول عن تطوير هذا القطاع الذي يعاني من مشاكل كثيرة ، والذي يحتاج الى ثورة من اجل ردم الهوة والفجوة الكبيرة مع قطاعات التعليم في العالم الذي يولي اليوم هذا القطاع اهتماماً منقطع النظير لما لهُ من دور في وتكوين وتنمية راس المال البشري و تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلد، هذا بالنسبة للكفاءة التخصيصية بين انواع النفقات . اما فيما يخص الكفاءة التخصيصية بين مستويات التعليم فيستحوذ التعليم العالي على ما يقرب من ٣٠% من اجمالي الانفاق الحكومي على التعليم (وفقاً لبيانات وزارة المالية لعام ٢٠١٦) في حين تبلغ نسبة الطلاب فيه ٧% فقط من مجموع طلاب البلاد ، بالتالي فإن مستوى الانفاق لكل طالب اعلى بكثير في التعليم الجامعي منه في التعليم قبل الجامعي . بالنسبة لعام ٢٠١٧ كانت تكلفة الوحدة في العراق (نصيب الطالب من الانفاق) في التعليم العالي اعلى بحوالي ٣.٥ مرات من تكلفة الوحدة في التعليم قبل الجامعي (ابتدائي ، ثانوي) ، وهذه النسبة اقل بكثير في بلدان اخرى في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، اذ تتراوح من حوالي ١.٣ في عمان ، الى ٣.٠ في لبنان ، وبالمقارنة يبلغ متوسط النسبة بين البلدان ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي ١.٧ مرة (**تقرير البنك الدولي عن تنمية راس المال البشري في العراق ، ٢٠٢٢ ص ١٠٦**) .

المبحث الرابع : واقع قطاع التربية والتعليم في العراق في ضوء بعض المؤشرات بظل الانفاق الحكومي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

تعكس المؤشرات التعليمية وضع النظام التعليمي في البلد من خلال وصف هذا النظام رقمياً ، كما تساهم بإبراز جوانب القوة والضعف في النظام ، بالتالي فإنها توفر الاطار الموضوعي لاتخاذ القرار السليم بما يساهم في وضع الحلول المناسبة لمعالجة مواطن الخلل ، فضلاً عن انها تعتبر وسيلة لمقارنة وضع النظام التعليمي في دولة ما مع الدول الاخرى لمعرفة مدى التطور والتحسن المتحقق في هذا المجال . وسيتم تحليل واقع التعليم العام (ابتدائي & ثانوي) والتعليم العالي في العراق (المدخلات ، المخرجات) على ضوء بعض المؤشرات .

اولاً : تحليل واقع التعليم العام (المدخلات)

١ : تحليل الواقع العام للأبنية المدرسية

مؤشر العجز المدرسي (الفجوة المدرسية)

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

يقف العراق متخلفاً عن تدارك الزيادة السنوية لنسماته التي تزيد على المليون نسمة (والبالغة ٢.٦ % حسب احصاءات وزارة التخطيط لعام ٢٠٢٠) بمختلف الأصعدة والمجالات الخدمية ، ولعل التخلف بعدد الابنية المدرسية يعد القطاع الابرز خصوصاً مع وجود عجز فعلي لم يتدارك يمثل قرابة **٥٧%** لسد الفجوة المدرسية و١٢٠ % لفك الاكتظاظ في المدارس والصفوف وتوفير بيئة تعليمية مثالية ، فيما ستزداد هذه النسبة سنويًا مع زيادة الولادات ، هذا الى جانب المدارس الكرفانية والطينية والمدارس الغير صالحة للاستخدام البشري والتي تفتقر الى ابسط المقومات مثل (الكهرباء ، الماء ، الصحيات) والمدارس الآيلة للسقوط ، وعلى وجه الخصوص مدارس القرى والارياف والمناطق النائية ، حيث سبق وان اعلنت منظمة اليونيسيف في مايو (ايار) ٢٠١٩ في بيان ان ٥٠% من مدارس العراق تحتاج الى صيانة واعادة ترميم . ناهيك عن نقص التجهيزات المدرسية كالرحلات والسبورات ، وجاء ذلك نتيجة الحروب والحصار والظروف الامنية والاقتصادية التي عصفت في البلاد خلال العقود الاربعة الماضية ، وما زاد الامر سوءاً قيام وزارة التربية بهدم العشرات من المدارس ضمن صفقة كبيرة لبناء مدارس جاهزة (المشروع رقم ١ لوزارة التربية) ، وبقيت تلك المدارس دون بناء بعد ان شاب الفساد ومشاكل فنية صفقة البناء ودخول العراق في ازمة اقتصادية ابان سيطرة المجاميع الارهابية على ثلث الاراضي العراقية ، مما اضطر وزارة التربية الى دمج عدد من المدارس في بناية واحدة لسد العجز الحاصل في الابنية المدرسية ، قادت الى الاضطرار لنظام الدوام الثنائي والثلاثي ، وتشير الارقام الى إنّ "العدد الكلي للأبنية المدرسية في البلاد يبلغ حاليًا ١٦ ألف و٦٠٠ بناية ، فيما أشار إلى ان "عدد المدارس في الأسماء المسجلة يبلغ ٢٦ ألف مدرسة"، حيث يتبين من الارقام أن قرابة ١٠ آلاف مدرسة لا تمتلك بنايات خاصة بها ، وتعتمد في دوامها على بنايات مدارس أخرى ، فيما تمثل حاجة العراق إلى حوالي ٩ آلاف مدرسة للتخلص من الدوام الثنائي والثلاثي ، وقرابة ٢٠ ألف مدرسة للتخلص من الزحمة الموجودة داخل المدارس ، وتتنوع مشاكل وتبعات نقص اعداد الابنية المدرسية في العراق بين اكتظاظ الصفوف وتسرب التلاميذ من المدارس الى تردي جودة التعليم وما يتبعها من سلبيات **(تردي جودة راس المال البشري)**(ألترا عراق _ ١٨ ابريل – ٢٠٢٢ (ultrasawt.com))

ويبين الجدول رقم (٣) في ادناه التطور الكمي لأعداد المدارس والابنية المدرسية والعجز المدرسي للمراحل الدراسية (ابتدائي ، ثانوي ، مهني) خلال مدة البحث ٢٠٠٥ – ٢٠٢٠

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ - ٤٤١
ISSN: 2222-6583

الجدول (٣) التطور الكمي لأعداد المدارس والابنية المدرسية والعجز المدرسي (الحكومي) لمراحل التعليم (ابتدائي ، ثانوي ،مهني) للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

المرحلة / العام الدراسي	التعليم الابتدائي			التعليم الثانوي			التعليم المهني		
	عدد المدارس	عدد الابنية المدرسية	العجز المدرسي	عدد المدارس	عدد الابنية المدرسية	العجز المدرسي	عدد المدارس	عدد الابنية المدرسية	العجز المدرسي
٢٠٠٦\٢٠٠٥	11,828	٨٩٧٩	٢٨٤٩	٣,٩٢٠	٢,٣٣٥	١,٥٨٥	٢٧٧	١٩٧	٨٠
٢٠٠٧\٢٠٠٦	١٢١٥٢	٨٩٧٩	٣١٠١	٤,١١٠	٢,٣٢٣	١,٧٨٧	٢٧٦	١٩٣	٨٣
٢٠٠٨\٢٠٠٧	١٢٥٠٧	٩٣٤١	٣١٦٦	٤,٣٦٤	٢,٤٤١	١,٩٢٣	٢٨٨	٢٠٠	٨٨
٢٠٠٩\٢٠٠٨	١٣,١٢٤	٩,٩٠٠	٣٢٢٤	٤,٧٥٦	٢,٦٥٢	٢,١٠٤	٢٨٩	٢٠٨	٨١
٢٠١٠\٢٠٠٩	١٣,٦٨٧	١٠,٢٧٣	٣,٤١٤	٥,١٨٢	٢,٨٢٩	٢,٣٥٣	٢٩٥	٢١٧	٧٨
٢٠١١\٢٠١٠	١٤,٠٤٨	١٠,٤٥١	٣,٥٩٧	٥,٤٧٢	٢,٩٣٩	٢,٥٣٣	٢٩٤	٢١٨	٧٦
٢٠١٢\٢٠١١	١٤,٤٢٠	١٠,٦٦٠	٣,٧٦٠	٥,٧٤٦	٣,٠٣٤	٢,٧١٢	٢٩٥	٢٢٠	٧٥
٢٠١٣\٢٠١٢	١٤٨٣٠	١٠٨٧٣	٣٩٥٧	٦,٠٦٩	٣,١٥٩	٢,٩١٠	٢٩٨	٢٢٤	٧٤
٢٠١٤\٢٠١٣	١٥٣٢٩	١١١٦٣	٤١٦٦	٦,٣٩٦	٣,٣٦٨	٣,٠٢٨	٣٠٤	٢٢٥	٧٩
٢٠١٥\٢٠١٤	١٥٥٤٩	١١٢٧٩	٤٢٧٠	٦,٤٩٩	٣,٤٤٧	٣,٠٥٢	٣٠٨	٢٢٦	٨٢
٢٠١٦\٢٠١٥*	١٢٣٥٣	٨٧٥٧	٣٥٩٦	٥,٤٣٧	٢,٨٣٤	٢,٦٠٣	٢٦٧	٢٠٠	٦٧
٢٠١٧\٢٠١٦*	١٣٢٩٧	٩٣٥٨	٣٩٣٩	٥,٩٢٨	٣,٠٦٨	٢,٨٦٠	٢٨٠	٢٠٥	٧٥
٢٠١٨\٢٠١٧	١٤٩٠١	١٠٥٧٢	٤٣٢٩	٦,٦٣٠	٣,٤٦٩	٣,١٦١	٣٠٥	٢٢٣	٨٢

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

٢٠١٩\٢٠١٨	١٥٨٣٧	١١٢٥٠	٤٥٨٧	٧,٠٨١	٣,٦٩٣	٣,٣٨٨	٣١٤	٢٣٠	٨٤
٢٠٢٠\٢٠١٩	١٦٢٨٤	١١٥٥٥	٤٧٢٩	٧,٣١٦	٣,٧٩٢	٣,٥٢٤	٣١٦	٢٣٥	٨١
٢٠٢١\٢٠٢٠	١٦٦٧٩	١١٨٦٠	٤٨١٩	٧,٦٥٦	٣,٩٨١	٣,٦٧٥	٣٢٢	٢٣٨	٨٤
معدل النمو السنوي المركب	% ٢.٣	% ١.٨	% ٣.٥	% ٤.٥	% ٣.٥	% ٥.٧	% ١	% ١.٢	%٠.٣

لمصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

جمهورية العراق ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء ، شعبة التقارير الاحصائية.

*٢٠١٦\٢٠١٥ لم يشمل بيانات محافظتي (نينوى – الانبار)

*٢٠١٧\٢٠١٦ لم يشمل بيانات محافظة نينوى

حيث شهدت الاعوام الدراسية التي تلت العامين اعلاه نقص في عدد الابنية المدرسية وعدد المدارس وذلك نتيجة احتلال المجاميع الارهابية لتلك المناطق وتدمير عدد من الابنية المدرسية جراء العمليات الامنية اضافة نزوح الاهالي من تلك المحافظات ما تسبب بتناقص عدد الطلاب وبالتالي تناقص عدد المدارس .

شكل (٢) اعداد الابنية المدرسية لمراحل التعليم (الابتدائي – الثانوي – المهني) للمدة ٢٠٠٥– ٢٠٢٠

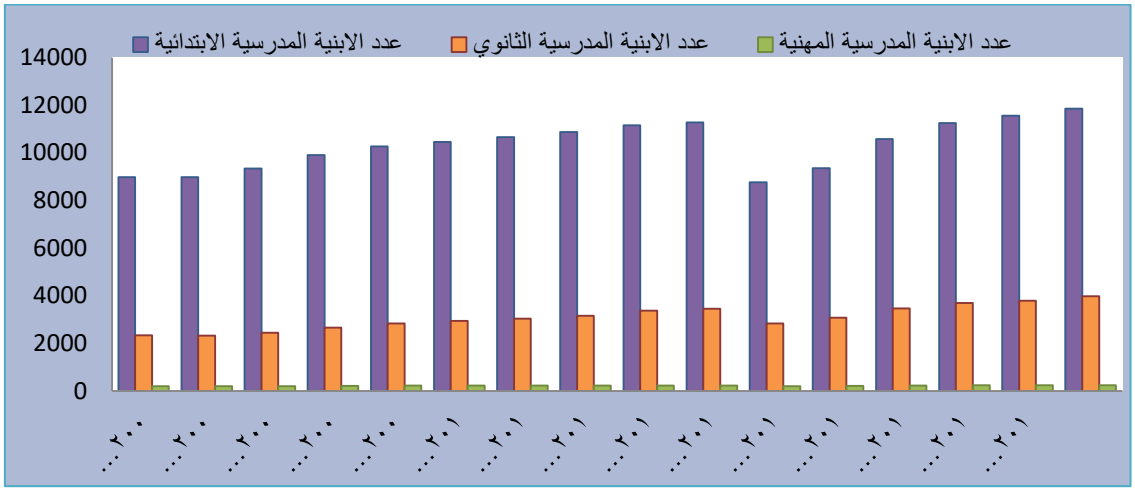

المصدر اعداد الباحث استنادا على بيانات الجدول (١٠)

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

يتبين من خلال الجدول(٣) الاتي :

أ . التعليم الابتدائي : من خلال الحقل الاول (**عدد المدارس**) نلاحظ هناك تطور كبير بأعداد المدارس خلال مدة البحث ٢٠٠٦\٢٠٠٥ – ٢٠٢١\٢٠٢٠ حيث كان عدد المدارس في اول المدة (١١٨٢٨) مدرسة ابتدائية وازداد ذلك العدد ليصل الى (١٦٦٧٩) في اخر المدة بسبب النمو السكاني الكبير ، حيث زاد عدد المدارس بمقدار(٤٨٥١) مدرسة وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٢.٣ %) . اما عدد (**الابنية المدرسية**) فشهد هو الاخر تطورا ولكن بنسبة اقل من عدد المدارس ، حيث كانت عدد الابنية المدرسية في اول المدة (٨٩٧٩) بناية وازداد ذلك العدد ليبلغ (١١٨٦٠) في اخر المدة وبزيادة قدرها (٢٨٨١) بناية مدرسية وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١.٨ %) ، مما تسبب ذلك التفاوت بمعدل النمو السنوي بين عدد المدارس وعدد الابنية المدرسية بحدوث الفجوة بين عدد المدارس الموجودة وعدد الابنية المدرسية المطلوبة ونمو (**العجز المدرسي**) ليصل في اخر المدة الى (٤٨١٩) بناية وبمعدل نمو سنوي مركب(٣.٥ %).

ب . التعليم الثانوي : نلاحظ هناك زيادة كبيرة بأعداد المدارس خلال مدة البحث حيث كان عدد المدارس في اول المدة (٣٩٢٠) مدرسة وازداد ذلك العدد ليصل الى (٧٦٥٦) في اخر المدة ، حيث زاد عدد المدارس بمقدار(٣٧٣٦) مدرسة وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٤.٥ %) . اما عدد (**الابنية المدرسية**) فشهد تطورا ولكن بنسبة اقل من عدد المدارس ، حيث كانت عدد الابنية المدرسية في اول المدة (٢٣٣٥) بناية وازداد ذلك العدد ليبلغ (٣٩٨١) في اخر المدة وبزيادة بسيطة قدرها (١٦٤٦) بناية مدرسية وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٣.٥ %) ، مما تسبب ذلك التفاوت بمعدل النمو السنوي بين عدد المدارس وعدد الابنية المدرسية بحدوث الفجوة بين عدد المدارس الموجودة وعدد الابنية المدرسية المطلوبة ونمو (**العجز المدرسي**) حيث كان في اول المدة (١٥٨٥) بناية ليصل في اخر المدة الى (٣٦٧٥) بناية وبمعدل نمو سنوي مركب (٥.٧ %).

ج . التعليم المهني : نلاحظ هناك زيادة طفيفة بأعداد المدارس خلال مدة البحث حيث كان عدد المدارس في اول المدة(٢٧٧) مدرسة وازداد ذلك العدد ليصل الى (٣٢٢) في اخر المدة ، حيث زاد عدد المدارس بمقدار(٤٥) مدرسة فقط وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١ %) . اما عدد (**الابنية المدرسية**) فشهد تطورا هو الاخر ، حيث كانت عدد الابنية المدرسية في اول المدة (١٩٧) بناية وازداد ذلك العدد ليبلغ (٢٣٨) في اخر المدة وبزيادة بسيطة قدرها (٤١) بناية مدرسية

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

فقط وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١.٢ %) . اما الفجوة المدرسية فقد وصلت في اخر المدة الى (٨٤) بناية وبمعدل نمو سنوي مركب (٠.٣ %) .

بالمجمل فقد بلغ عدد المدارس في المراحل الدراسية الثلاث في نهاية المدة (٢٤,٦٥٧ مدرسة) وبلغ عدد الابنية المدرسية (١٦,٠٧٩ بناية) بين صالحة ومحتاجة الى ترميم وطينية ، وبعجز مدرسي يبلغ (٨,٥٧٨ بناية) في عموم العراق عدا اقليم كردستان. وحسب ارقام الجدول اعلاه يمكن تقدير الحاجة السنوية لعدد الابنية المدرسية بمعدل(٥٣٩ مدرسة) موزعة بين (٣٠٣ مدرسة ابتدائية) و(٢٣٣ مدرسة ثانوية) و (٣ مدرسة مهنية) . ويؤثر النقص في البنية التحتية التعليمية بشكل كبير على القدرة على تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة .

شكل (٣) يوضح عدد الابنية المدرسية حسب صلاحيتها والتي شملت (رياض – ابتدائي – ثانوي – مهني) للأعوام الدراسية ٢٠٠٩ – ٢٠١٦

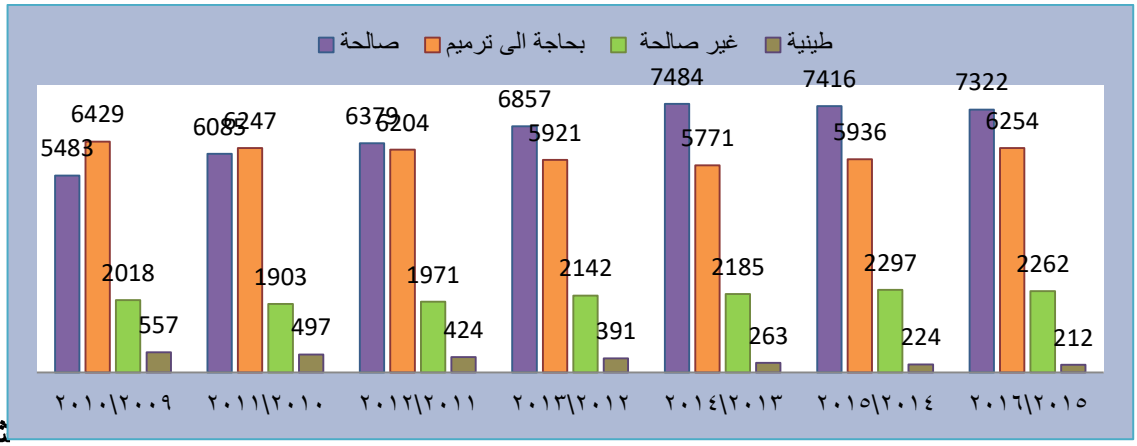

شكل (٤) يوضح عدد الابنية المدرسية التي شملت (رياض – ابتدائي – ثانوي – مهني) التي تشغلها (مدرسة – مدرستان – ثلاثة مدارس فأكثر) للأعوام الدراسية ٢٠٠٩ – ٢٠١٦

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

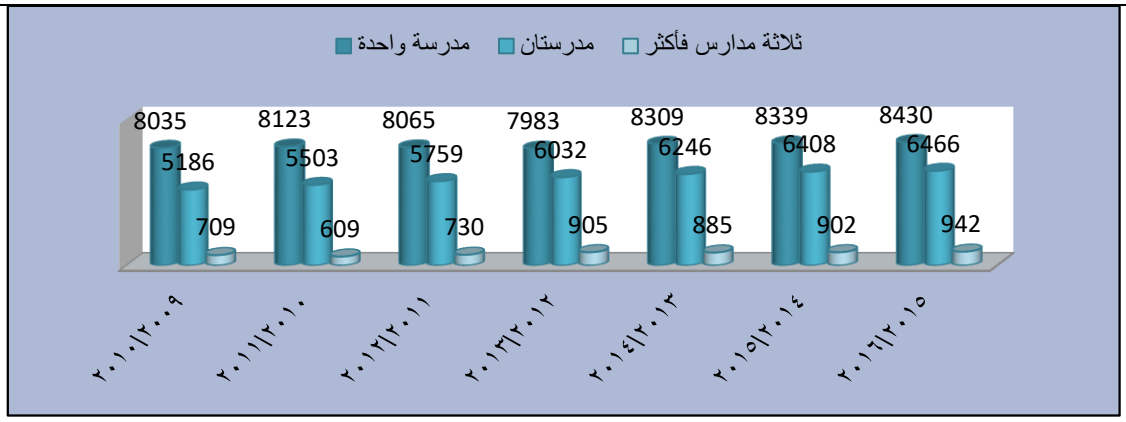

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات : جمهورية العراق ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء ، شعبة التقارير الاحصائية

٢ : تحليل واقع التعليم الابتدائي

يعد التعليم الابتدائي في العراق الزامياً ويبدأ من عمر ٦ سنوات ولغاية ١١ سنة ، ويعتبر تعليماً اساسياً مهماً لتهيئة التلاميذ للمرحلة اللاحقة الا وهي مرحلة التعليم الثانوي .

ولغرض التعرف على التطور الحاصل في هذه المرحلة ينبغي تحليل بيانات الجدول ادناه :

الجدول (٤) التطور الكمي لأعداد المدارس واعداد التلاميذ واعضاء الهيئة التعليمية في مرحلة التعليم الابتدائي (الحكومي) خلال المدة ٢٠٠٦\٢٠٠٥ – ٢٠٢١\٢٠٢٠

العام الدراسي	عدد المدارس ١	عدد التلاميذ ٢	عدد المعلمين ٣	تلميذ لكل مدرسة ٢\١	معلم لكل مدرسة ٣\١	تلميذ لكل معلم ٢\٣
٢٠٠٦\٢٠٠٥	11,828	3,941,190	234,139	٣٣٣	٢٠	١٧
٢٠٠٧\٢٠٠٦	١٢,١٥٢	٤,١٣١,٢٨٧	٢٣٥,٤١٨	٣٤٠	١٩	١٨
٢٠٠٨\٢٠٠٧	١٢,٥٠٧	٤,٣٣٣,١٥٤	٢٣٧,١٣٠	٣٤٧	١٩	١٨
٢٠٠٩\٢٠٠٨	١٣,١٢٤	٤,٤٩٤,٩٥٥	٢٥٦,٨٣٢	٣٢٨	٢٠	١٦
٢٠١٠\٢٠٠٩	١٣,٦٨٧	٤,٦٧٢,٤٥٣	٢٦٤,٦٠٤	٣٤١	١٩	١٨
٢٠١١\٢٠١٠	١٤,٠٤٨	٤,٨٦٤,٠٩٦	٢٦٣,٤١٢	٣٤٦	١٩	١٨
٢٠١٢\٢٠١١	١٤,٤٢٠	٥,٠٧٧,٩٤٤	٢٦٨,٢٩٣	٣٥٢	١٩	١٩
٢٠١٣\٢٠١٢	١٤,٨٣٠	٥,٢٨٨,٨٤٥	٢٧٣,٢٩٥	٣٥٧	١٨	٢٠
٢٠١٤\٢٠١٣	١٥,٣٢٩	٥,٤٦٤,٥١٥	٢٨٠,٥١٦	٣٥٦	١٨	٢٠

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

٢٠١٥\٢٠١٤	١٥,٥٤٩	٤,١٨٢,٧٩٥	٢١٦,٠٣٩	٢٦٩	١٤	١٩
*٢٠١٦\٢٠١٥	١٢,٣٥٣	٤,٨٦٩,١٠٣	٢٣٩,٤٢٠	٣٩٤	١٩	٢١
*٢٠١٧\٢٠١٦	١٣,٢٩٧	٥,٣١٨,٥٥٥	٢٤٩,٥٠١	٤٠٠	١٩	٢١
٢٠١٨\٢٠١٧	١٤,٩٠١	٥,٩٩٢,٢٨٤	٢٧١,٥٩٧	٤٠٢	١٨	٢٢
٢٠١٩\٢٠١٨	١٥,٨٣٧	٦,٢٣١,١٠٩	٢٧١,١٢١	٣٩٣	١٧	٢٣
٢٠٢٠\٢٠١٩	١٦,٢٨٤	٦,٣٣٦,٤٨٩	٢٦٩,٢١٢	٣٨٩	١٧	٢٣
٢٠٢١\٢٠٢٠	١٦,٦٧٩	٦,٢٠٦,٤١٧	٢٧١,٨٨٧	٣٧٢	١٦	٢٣
النمو السنوي المركب	% ٢.٣	% ٣	% ٠.٩٩			
المتوسط العام				٣٥٧	١٨	٢٠

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

- جمهورية العراق ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء ، الاعمدة(١-٢-٣)
- الاعمدة (٤-٥-٦) اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة (١-٢-٣) .

*٢٠١٥\٢٠١٤ لم يشمل بيانات محافظات (نينوى – صلاح الدين – كركوك – الانبار) لاحتلالها من قبل داعش

*٢٠١٦\٢٠١٥ لم يشمل بيانات محافظتي (نينوى – الانبار)

*٢٠١٧\٢٠١٦ لم يشمل بيانات محافظة نينوى

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) الى ان هناك زيادة كبيرة بأعداد التلاميذ خلال مدة البحث حيث كان العدد في بداية المدة ٢٠٠٦\٢٠٠٥ (٣,٩٤١,١٩٠) تلميذ وتلميذة وازداد بشكل كبير ليصبح في اخر المدة ٢٠٢١\٢٠٢٠(٦,٢٣١,١٠٩) تلميذ وتلميذة وبزيادة قدرها (٢,٢٨٩,٩١٩) تلميذ وتلميذة ، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٣%) وتعود هذه الزيادة الى النمو السكاني الى جانب ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي . اما فيما يخص اعداد المعلمين هي الاخرى شهدت زيادة لكنها فقيرة ، حيث كان عدد المعلمين في اول المدة (٢٣٤.١٣٩) معلم وازداد العدد ليصبح في اخر المدة(٢٧١,٨٨٧) معلم وبزيادة قدرها (٣٧,٧٤٨) معلم ، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٠.٩٩ %) وهي زيادة لا تنسجم مع الزيادة الكبيرة بأعداد التلاميذ في هذه المرحلة

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

الدراسية حيث مثلت الزيادة (**معلم لكل ٦١ طالب ١:٦١**) وهو رقم كبير يحد من كفاءة المعلم ويشتت جهده .

مؤشرات نوعية التعليم الابتدائي

ولغرض التعرف على الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي في المرحلة الابتدائية لما لها من تأثير مباشر على (**جودة المخرج النهائي**) يجري الاعتماد على المؤشرات التالية استناداً لبيانات الجدول اعلاه

١) **مؤشر تلميذ لكل مدرسة** يوضح هذا المؤشر عدد التلاميذ في المدرسة الواحدة ، كما يمكن من خلاله معرفة عدد التلاميذ في كل صف ، ذلك من خلال قسمة عدد التلاميذ في المدرسة الواحدة على عدد الصفوف في تلك المرحلة (٦ صفوف) ومقارنته بالعدد المثالي لبيئة تعليمية مثالية ، نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان هذا المؤشر لم يشهد تحسناً خلال المدة بل على العكس كان في اول المدة(٣٣٣ تلميذ لكل مدرسة ٣٣٣:١)، وازداد عدد التلاميذ الى (٣٧٢ تلميذ في المدرسة ٣٧٢:١) وبمتوسط بلغ (٣٥٧ تلميذ في المدرسة الواحدة ٣٥٧:١) وهو عدد كبير يعزى الى نمو عدد التلاميذ بمعدل اكبر من نمو عدد المدارس ما انعكس على اكتظاظ المدارس ومنه الى اكتظاظ الصفوف ، فاذا ما اردنا ان نعرف عدد التلاميذ في الصف الواحد فيمكن تقسم المتوسط (٣٥٧) على عدد الصفوف (٦) فسيكون الناتج (٦٠ تلميذ في الصف الواحد). وهذا الرقم يمثل المعدل العام في العراق ، حيث يرتفع وينخفض حسب الكثافة السكانية للمحافظة والمدينة التي تتواجد فيها المدرسة ، فنجده مرتفعا جداً في محافظات مثل (بغداد ، بابل ، كربلاء ، النجف ، البصرة) ، واقل في محافظات اخرى ، فعلى سبيل المثال فان عدد التلاميذ في المدرسة الواحدة في بغداد يصل تقريباً الى (١٠٠ تلميذ في الصف) ويصل الى حوالي (١٣٠ تلميذ في الصف) في مدارس الرصافة الثانية ، بينما محافظة ميسان فيصل العدد الى حوالي (٢٧ تلميذ في الصف) ، وهكذا تتباين الاعداد بين محافظة واخرى ومدينة واخرى حسب كثافة السكان لفئة تلك المرحلة ، بينما المعدل العام في العراق فهو (٦٠ تلميذ في الصف) ، وهو رقم كبير جداً قياساً بالعدد المثالي الذي تشير الدراسات الى (١٦ تلميذ في الصف للمرحلة الابتدائية)، وهذا حتما سيؤثر على البيئة التعليمية مما ينعكس سلباً على اداء المعلم والتلاميذ وبالتالي يؤثر سلباً على جودة التعليم .

٢) **مؤشر معلم لكل مدرسة** يبين هذا المؤشر عدد المعلمين في كل مدرسة ، ونلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان هذا المؤشر شهد انخفاضاً خلال المدة ، حيث كان في بداية المدة (٢٠ معلم لكل مدرسة ٢٠:١) وانخفض ليصبح في اخر المدة (١٦ معلم لكل مدرسة ١٦:١) اما المتوسط العام خلال المدة فقد كان (١٨ معلم لكل مدرسة ١٨:١) ، ويعود السبب في انخفاض هذا المؤشر الى ازدياد عدد

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

المدارس (التلاميذ) بشكل اكبر من ازدياد عدد المعلمين ، وهذا من شانه ان يزيد الضغط على المعلمين من خلال زيادة حصصهم الدراسية ما يؤثر سلباً على كفاءتهم وعطائهم بالتالي على جودة التعليم .

٣) **مؤشر تلميذ لكل معلم** يبين هذا المؤشر عدد التلاميذ لكل معلم ، وتشير البيانات في الجدول اعلاه الى ارتفاع هذا المؤشر خلال المدة ففي العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ كان عدد التلاميذ لكل معلم هو (١٧:١) وازداد عدد التلاميذ ليصبح في اخر المدة (٢٣:١) وبمتوسط عام خلال المدة بلغ (٢٠:١) ، وهذا يدل على نمو عدد التلاميذ بمعدل اكبر من نمو عدد المعلمين خلال المدة ، وهذا من شانه ان يؤثر سلباً على اداء المعلمين ويثقل كاهلهم بالتالي تتأثر جودة ونوعية التعليم .

٣ : تحليل واقع التعليم الثانوي

تأتي مرحلة التعليم الثانوي بعد مرحلة التعليم الاساسي (الابتدائي) وتبدأ من عمر (١٢–١٧ عام) وتتكون هذه المرحلة من مرحلتين (المتوسطة والاعدادية) وتهدف هذه المرحلة الى تنمية مهارات الطالب واعداده لمرحلة التعليم الجامعي . ولغرض التعرف على التطور الحاصل في هذه المرحلة ينبغي تحليل البيانات الواردة في الجدول ادناه:

الجدول (٥) التطور الكمي لأعداد المدارس واعداد الطلاب واعضاء الهيئة التدريسية في مرحلة التعليم الثانوي (الحكومي) خلال المدة ٢٠٠٦\٢٠٠٥ – ٢٠٢١\٢٠٢٠

العام الدراسي	عدد المدارس ١	عدد الطلاب ٢	عدد المدرسين ٣	طالب لكل مدرسة ٢١١	مدرس لكل مدرسة ٣١١	طالب لكل مدرس ٢١٣
٢٠٠٦\٢٠٠٥	٣,٩٢٠	١,٣٨٩,٠١٧	١١١,٤٨٣	٣٥٤	٢٨	١٣
٢٠٠٧\٢٠٠٦	٤,١١٠	١,٤٩١,١٤٢	١١٢,٨٧٥	٣٦٣	٢٧	١٣
٢٠٠٨\٢٠٠٧	٤,٣٦٤	١,٦٠٣,٦٢٣	١١٤,٧٤٥	٣٦٧	٢٦	١٤
٢٠٠٩\٢٠٠٨	٤,٧٥٦	١,٧٥٠,٠٤٩	١٢٨,٤٧٧	٣٦٨	٢٧	١٤
٢٠١٠\٢٠٠٩	٥,١٨٢	١,٨٧٧,٤٣٤	١٣٥,٩٦٤	٣٦٢	٢٦	١٤
٢٠١١\٢٠١٠	٥,٤٧٢	١,٩٥٣,٧٦٦	١٣٦,٤٤٦	٣٥٧	٢٥	١٤
٢٠١٢\٢٠١١	٥,٧٤٦	٢,١٧٤,٤٧٧	١٣٨,٣٩٩	٣٧٨	٢٤	١٦
٢٠١٣\٢٠١٢	٦,٠٦٩	٢,٣٤٨,٣٣٢	١٤٢,٥٩١	٣٨٧	٢٣	١٧
٢٠١٤\٢٠١٣	٦,٣٩٦	٢,٤٤٣,٩٣٢	١٥٢,١٩٧	٣٨٢	٢٤	١٦

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

٢٠١٥\٢٠١٤	٦,٤٩٩	١,٩٦٢,٧٦٨	١٢١,٩٩٠	٣٠٢	١٩	١٧
*٢٠١٦\٢٠١٥	٥,٤٣٧	٢,٣٥٨,٤٨٤	١٣٣,٧١٧	٤٣٤	٢٥	١٧
*٢٠١٧\٢٠١٦	٥,٩٢٨	٢,٥٢٥,٣٣٨	١٤٠,١٦٣	٤٢٦	٢٤	١٨
٢٠١٨\٢٠١٧	٦,٦٣٠	٢,٨٠٨,٨٥٤	١٥٣,٥٠٦	٤٢٤	٢٣	١٨
٢٠١٩\٢٠١٨	٧,٠٨١	٢,٩٨٤,١٤٨	١٥٤,٠٨٠	٤٢١	٢٢	١٩
٢٠٢٠\٢٠١٩	٧,٣١٦	٣,٠٩٤,٠٢١	١٥٥,٤٥١	٤٢٣	٢١	٢٠
٢٠٢١\٢٠٢٠	٧,٦٥٦	٣,٤٦٢,٩٠٢	١٦٤,٢٥١	٤٥٢	٢١	٢٢
النمو السنوي المركب	٤.٥ %	٦ %	٢.٦ %			
المتوسط العام				٣٨٨	٢٤	١٦

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

- **جمهورية العراق ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء ، الاعمدة (١-٢-٣)**
- **الاعمدة (٤-٥-٦) اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة (١-٢-٣) .**

***٢٠١٥\٢٠١٤ لم يشمل بيانات محافظات (نينوى – صلاح الدين – كركوك – الانبار) لاحتلالها من قبل المجاميع الارهابية**

***٢٠١٦\٢٠١٥ لم يشمل بيانات محافظتي (نينوى – الانبار)**

***٢٠١٧\٢٠١٦ لم يشمل بيانات محافظة نينوى**

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) الى ان هناك زيادة كبيرة بأعداد الطلاب خلال مدة البحث حيث كان العدد في بداية المدة ٢٠٠٦\٢٠٠٥ (١,٣٨٩,٠١٧) طالب وازداد بشكل كبير ليصبح في اخر المدة ٢٠٢١\٢٠٢٠(٣,٤٦٢,٩٠٢) طالب وبزيادة قدرها (**٢,٠٧٣,٨٨٥**) طالب وطالبة ، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٦ %) وتعود هذه الزيادة الى النمو السكاني الى جانب ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي .اما فيما يخص اعداد المدرسين فشهدت هي الاخرى زيادة واضحة حيث كان عدد المدرسين في اول المدة (١١١,٤٨٣) مدرس وازداد العدد ليصبح في اخر المدة(١٦٤,٢٥١) مدرس وبزيادة قدرها (**٥٢,٧٦٨**) مدرس ، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٢.٦ %) اي نصف معدل نمو اعداد الطلبة تقريباً وهي زيادة لا تنسجم مع الزيادة الكبيرة بأعداد الطلبة في هذه المرحلة الدراسية حيث مثلت الزيادة (**مدرس لكل ٣٩ طالب ١:٣٩**) وهو رقم كبير يحد من

كفاءة المدرس ويشتت جهده حيث تشير الدراسات الى ان العدد المثالي في هذه المرحلة هو(٢٠ طالب لكل مدرس ١:٢٠) .

***ملاحظة // على الرغم من اهميته في رفد السوق بكوادر فنية ومهنية مؤهلة علمياً وعملياً ، الا ان التعليم المهني لم يشكل سوى ما نسبته ٣ % فقط من التعليم الثانوي و ٥ % من مجموع المرحلة الاعدادية في العام الدراسي (٢٠١٩-٢٠٢٠)، ويعد هذا الامر من المؤشرات السلبية للنظام التعليمي في العراق ودوره في تكوين وتنمية راس المال البشري وفقاً لمتطلبات السوق ، وهذا كان سبباً في عدم تناوله (التعليم المهني) بشكل مفصل .**

مؤشرات نوعية التعليم الثانوي

ولغرض التعرف على الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي في المرحلة الثانوية لما لها من تأثير مباشر على جودة التعليم ، يجري الاعتماد على المؤشرات التالية استناداً على بيانات الجدول (٥)

١) **مؤشر طالب لكل مدرسة** نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان هذا المؤشر لم يشهد تحسناً خلال المدة بل على العكس كان في اول المدة(٣٥٤ طالب لكل مدرسة ١:٣٥٤) ، وازداد العدد الى (٤٥٢ طالب في المدرسة ١:٤٥٢) بزيادة قدرها (٩٨ طالب) والمتوسط العام خلال المدة بلغ (٣٨٨ طالب في المدرسة الواحدة ١:٣٨٨) **، اي بمعدل (٦٥ طالب في الصف الواحد) وهو رقم يرتفع وينخفض حسب الكثافة السكانية لفئة المرحلة في المحافظة او المدينة التي تتواجد فيها المدرسة كما ذكرنا سابقاً . بينما تشير الدراسات الى ان العدد المثالي ينبغي ان لا يتجاوز الـــ(٢٠ طالب في الصف) بالنسبة للمرحلة الثانوية .** وهو عدد كبير يعزى الى نمو عدد الطلاب (السكان) بمعدل اكبر من نمو عدد المدارس ما انعكس على اكتظاظ المدارس ومنه الى اكتظاظ الصفوف ، وهذا حتما سيؤثر على البيئة التعليمية مما ينعكس سلباً على اداء المدرس والطالب وبالتالي يؤثر سلبا على جودة ونوعية التعليم .

٢) **مؤشر مدرس لكل مدرسة** يبين هذا المؤشر عدد المدرسين في كل مدرسة ، ونلاحظ من خلال الجدول (٥) ان هذا المؤشر شهد انخفاضاً خلال المدة ، حيث كان في بداية المدة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (٢٨ مدرس لكل مدرسة ١:٢٨) وانخفض بنسبة (٢٥ %) ليصبح في اخر المدة (٢١ مدرس لكل مدرسة ١:٢١) اما المتوسط العام خلال المدة فقد كان (١٨ مدرس لكل مدرسة ١:١٨) ، ويعود السبب في انخفاض هذا المؤشر الى ازدياد عدد المدارس بمعدل اكبر من ازدياد عدد المدرسين ، وهذا من شانه ان يزيد الضغط على المدرسين من خلال زيادة حصصهم الدراسية ما يؤثر سلبا على كفاءتهم وعطائهم بالتالي على جودة التعليم **(جودة راس المال البشري).**

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

٣) **مؤشر طالب لكل مدرس** يبين هذا المؤشر عدد الطلاب لكل مدرس ، وتشير البيانات في الجدول اعلاه الى انخفاض هذا المؤشر خلال المدة ففي العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ كان عدد الطلاب لكل مدرس هو (١٣ طالب لكل مدرس ١٣:١) وازداد هذا المؤشر بنسبة (٧٠%) ليصبح في اخر المدة (٢٢:١) وبمتوسط عام خلال المدة بلغ (١٦:١) ، وهذا يدل على نمو عدد الطلاب بمعدل اكبر من نمو عدد المدرسين خلال المدة ، وهذا من شانه ان يؤثر سلباً على اداء المدرسين ويثقل كاهلهم بالتالي ينعكس سلباً على جودة التعليم .

*** فيما يخص المؤشرات التربوية (تلميذ لكل معلم ومعلم لكل مدرسة ، طالب لكل مدرس ومدرس لكل مدرسة) فهي بالارقام وعلى الورق مؤشرات مقبولة وقريبة من المعدلات العالمية ، لكن سوء التوزيع يعرقل خدمة العملية التربوية ويعكس صورة مغايرة على ارض الواقع .**

ثانياً : تحليل واقع التعليم العالي (المدخلات)

١ : الدراسات الاولية

تأتي مرحلة التعليم العالي بعد مرحلة التعليم الثانوي وتبدأ من عمر (١٨ وتمتد لغاية ٢٣ عام) حيث تتراوح هذه المرحلة ما بين (٢ – ٦ سنوات دراسية) حسب نوع الدراسة ، وتعتبر اهم مرحلة لإعداد الكوادر البشرية المتخصصة (راس المال البشري) للتأثير في الاقتصاد والمجتمع ، حيث تمثل مخرجات هذه المرحلة العرض في سوق العمل العام والخاص . ولغرض التعرف على التطور الحاصل في هذه المرحلة ينبغي تحليل البيانات الواردة في الجدول ادناه :

الجدول (٦)

التطور الكمي لأعداد الجامعات واعداد الطلبة واعضاء الهيئة التدريسية (الحكومية) خلال المدة ٢٠٠٥–٢٠٢٠

العام الدراسي	عدد الجامعات ١	عدد الطلبة ٢	عدد الاساتذة ٣	طالب لكل جامعة ٢١١	استاذ لكل جامعة ٣١١	طالب لكل استاذ ٢١٣
٢٠٠٦\٢٠٠٥	١٧	٣٥٢,٢٣١	٢٣,٧٤٤	٢٠,٧١٩	١,٣٩٧	١٥
٢٠٠٧\٢٠٠٦	١٨	٣٢٥,٢٩٧	٢٨,٤٨٢	١٨.٠٧٢	١,٥٨٢	١١
٢٠٠٨\٢٠٠٧	١٩	٣٣٧,٠٠٢	٢٩,٤٨٨	١٧,٧٣٧	١,٥٥٢	١١

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

٢٠٠٨\٢٠٠٩	١٩	٣٤١,٨٠٢	٣١,٣٠٠	١٧,٩٩٠	١,٦٤٧	١١
٢٠٠٩\٢٠١٠	١٩	٣٦٠,٨١٧	٣٣,٠٥٣	١٨,٩٩٠	١,٧٤٠	١١
٢٠١٠\٢٠١١	٢٠	٤٠٠,٦٠٠	٣٤,٥١٣	٢٠,٠٣٠	١,٧٢٦	١٢
٢٠١١\٢٠١٢	٣١	٣٩٧,٣٨٥	٣٥,٨٣٤	١٢,٨١٩	١,١٥٦	١١
٢٠١٢\٢٠١٣	٣١	٤٤٨,٩٢٧	٣٧,٥٦٩	١٤,٤٨٢	١,٢١٢	١٢
٢٠١٣\٢٠١٤	٣١	٥٠٤,٨٦٠	٣٨,٨٢١	١٦,٢٨٦	١,٢٥٢	١٣
٢٠١٤\٢٠١٥	٣٥	٤٤٦,٢٠٧	٣٢,٨٨٤	١٢,٧٤٩	٩٤٠	١٤
*٢٠١٥\٢٠١٦	٣٥	٤٨٨,٨٧٤	٣٥,٩٤٦	١٣,٩٦٨	١,٠٢٧	١٤
*٢٠١٦\٢٠١٧	٣٥	٤٩٢,٩٧٥	٣٦,٠٠٤	١٤,٠٨٥	١,٠٢٩	١٤
٢٠١٧\٢٠١٨	٣٥	٥٨٩,٠١٩	٤٢,٦٩٥	١٦,٨٢٩	١,٢٢٠	١٤
٢٠١٨\٢٠١٩	٣٥	٦١٣,٤١٩	٤٣,٣٧٣	١٧,٥٢٦	١,٢٣٩	١٤
٢٠١٩\٢٠٢٠	٣٥	٦٣٣,٤٦٤	٤٤,٣٨٨	١٨,٠٩٩	١,٢٦٨	١٤
النمو السنوي المركب	% ٥.٢	% ٤.٢	% ٤.٥			
المتوسط العام			١٦,٦٩٢	١,٢٤٩	١٣	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ، المجاميع الاحصائية السنوية (٢٠٠٥\٢٠٠٦–٢٠١٩\٢٠٢٠) الاعمدة (١.٢.٣).
- الاعمدة (٣.٤.٥) اعداد الباحث مستندا على بيانات الاعمدة (١.٢.٣) .

يشير الجدول اعلاه ان عدد الجامعات الحكومية شهد تطوراً ملحوظاً بعد عام ٢٠٠٣ وخلال مدة البحث حيث كان عدد الجامعات في اول المدة (٢٠٠٥\٢٠٠٦) (١٧ جامعة) موزعة على محافظات العراق واستمر العدد بالزيادة حتى وصل في اخر المدة الى(٣٥ جامعة) اي ما يعادل ضعف العدد وبنسبة (١٠٦ %) وبمعدل نمو سنوي مركب قدر بـــ(٥.٢ %) وجاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة الاهتمام بالتعليم العالي من خلال زيادة الانفاق ، وبالرغم من هذه الزيادة الكبيرة بعدد الجامعات الحكومية الا انها لم تكن كافية لاحتواء الاعداد المتزايدة من الطلبة ، التي شهدت ارتفاعاً كبيرا خلال المدة ، حيث كان عدد الطلبة في اول المدة (٣٥٢,٢٣١) واستمر العدد بالزيادة حتى

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

وصل الى (٥٠٤,٨٦٠ طالب) في العام الدراسي (٢٠١٣\٢٠١٤) ، بعدها شهد انخفاضاً ملحوظاً وصل الى(٤٤٦,٢٠٧ طالب) نتيجة احتلال المجاميع الارهابية لبعض محافظات العراق في عام ٢٠١٤\٢٠١٥ وما نتج عنه من عمليات ارهابية اوقفت الحياة بشكل شبه تام في تلك المحافظات ، وعمليات النزوح الكبيرة للعوائل ، بعدها عاود العدد بالارتفاع ليصبح في اخر المدة (٦٣٣,٤٦٤ طالب) وبمعدل نمو سنوي مركب قدر ب(٤.٢ %)، وفي ظل هذا النمو الكبير لأعداد الطلبة وزيادة الطلب على التعليم ، لم تكن اعداد الجامعات الحكومية المحدودة قادرة على استيعابهم ، الامر الذي دفعهم للجوء الى الجامعات والكليات الاهلية من خلال منحها الرخصة والاعتراف من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، لاستقطاب الفائض من الطلبة ، اما عدد الاساتذة فقد شهد نمواً واضحاً خلال المدة ، حيث قدر معدل النمو السنوي المركب للأساتذة (٤.٥ %) ، جاء بسبب تحسن رواتب الاساتذة بعد عام ٢٠٠٣ وعودة العقول المهاجرة وفتح باب التعيينات لسد الحاجة من الاساتذة ، حيث كان العدد في اول المدة (٢٣,٧٤٤ استاذ) واستمر العدد بالزيادة حتى وصل في عام ٢٠١٣\٢٠١٤ الى(٣٨,٨٢١ استاذ) ، وانخفض العدد الى (٣٢,٨٨٤) في عام ٢٠١٤\٢٠١٥ لذات الاسباب التي سبق ذكرها ، ثم عاود الارتفاع ليصل في اخر المدة الى (٤٤,٣٨٨) وبنسبة زيادة قاربت الـــ(٩٠ %) عن العدد في اول المدة .

مؤشرات نوعية التعليم العالي

ولغرض التعرف على الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي في المرحلة الجامعية لما لها من تأثير مباشر على جودة التعليم ، يجري الاعتماد على المؤشرات التالية استناداً على بيانات الجدول اعلاه :

١) **مؤشر طالب لكل جامعة** يبين هذا المؤشر عدد الطلبة في كل جامعة ، ونلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان هذا المؤشر شهد تطوراً خلال المدة حيث انخفض عدد الطلبة لكل جامعة من (٢٠,٧١٩ طالب لكل جامعة ٢٠٧١٩:١) في اول المدة ، الى (١٨,٠٩٩ طالب لكل جامعة ١٨٠٩٩:١) في اخرها على الرغم من تزايد اعداد الطلبة المتواجدين في الجامعات ، ويأتي هذا التطور نتيجة النمو الكبير لأعداد الجامعات التي زادت بنسبة (١٠٦ %) خلال المدة ، وكان المتوسط العام لهذا المؤشر هو (١٦,٩٦٢ طالب لكل جامعة ١٦٩٦٢:١) ، وهذا من شانه ان ينعكس ايجاباً على الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي ثم جودة التعليم .

٢) **مؤشر استاذ لكل جامعة** يبين هذا المؤشر عدد الاساتذة في كل جامعة ، ونلاحظ من خلال الجدول ان هذا المؤشر شهد تطورا خلال المدة ، حيث انخفض هذا المؤشر من (١٣٩٧ استاذ لكل جامعة ١٣٩٧:١) في اول المدة الى (١٢٦٨ استاذ لكل جامعة ١٢٦٨:١) في اخر المدة ، وبمتوسط عام

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

بلغ (١٢٤٩ استاذ) على الرغم من الزيادة المستمرة في اعداد الاساتذة ، ويعود السبب وراء ذلك هو الزيادة الكبيرة بأعداد الجامعات ، وهذا من شانه ان يزيد من الضغط على الاساتذة من خلال زيادة حصصهم الدراسية ما يؤثر سلباً على كفاءتهم وعطائهم بالتالي على جودة ونوعية التعليم .

٣) **مؤشر طالب لكل استاذ** يبين هذا المؤشر عدد الطلاب لكل استاذ ، وتشير البيانات في الجدول اعلاه الى تذبذب هذا المؤشر خلال المدة ففي العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ كان عدد الطلبة لكل استاذ هو (١٥ طالب لكل استاذ ١٥:١) ثم انخفض العدد الى (١١:١) ثم ارتفع ليبلغ في اخر المدة ليصل الى (١٤ طالب لكل استاذ ١٤:١) اما المتوسط العام فكان (١٣ طالب لكل استاذ ١٣:١) ، وهو عدد مثالي ، حيث تشير بعض الدراسات ان النسبة الانسب لضمان جودة التعليم هي (٣٥:١ للتخصصات الانسانية) و(٢٠:١ للتخصصات العلمية التطبيقية) و(٢٠:١ للمرحلة الاساسية للتخصصات الطبية)

٢: الدراسات العليا

الدراسات العليا هي مرحلة متقدمة من الدراسة تأتي بعد مرحلة الدراسة الاولية للمرحلة الجامعية ، وتشترط الحصول على الشهادة الجامعية الاولية (البكالوريوس) ، وتنقسم الى (الدبلوم العالي ، الماجستير ، الدكتوراه) وشهادة الدكتوراه هي اخر شهادة جامعية تمنح لطالب العلم . ولغرض التعرف على التطور الحاصل في هذه المرحلة ينبغي تحليل البيانات الواردة في الجدول ادناه :

الجدول (٧) التطور الكمي لأعداد الطلبة الموجودين في الدراسات العليا في الجامعات العراقية (الحكومية) موزعين حسب الشهادة للمدة ٢٠٠٦\٢٠٠٥-٢٠٢٠\٢٠١٩

الشهادة / العام الدراسي	دبلوم عالي High diploma	ماجستير Master	دكتوراه Doctorate	المجموع Total
٢٠٠٦\٢٠٠٥	–	–	–	١٧,٣٦٧
٢٠٠٧\٢٠٠٦	–	–	–	١٥,٥١٠
٢٠٠٨\٢٠٠٧	–	–	–	١٢,٥٨٩
٢٠٠٩\٢٠٠٨	٥٨٠	٨,٦٦٠	٥,٧٨٢	١٥,٠٢٢
٢٠١٠\٢٠٠٩	٨٩٨	١٠,٠٥١	٦,٣٠٣	١٧,٢٥٢
٢٠١١\٢٠١٠	١,١٣٨	١٢,٦٨٧	٧,٢٩٦	٢١,١٢١
٢٠١٢\٢٠١١	١,٣٢٢	١٦,٥٦٦	٩,٠٣٢	٢٦,٩٢٠

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

٢٠١٣\٢٠١٢	١,٨١٥	١٨,١٠٤	٩,٤٣٨	٢٩,٣٥٧
٢٠١٤\٢٠١٣	١,٧٠٧	١٨,٥٤٨	٩,٣٨٣	٢٩,٦٣٨
٢٠١٥\٢٠١٤	١,١١٢	١٥,٥٣٤	٨,٣٠٢	٢٤,٩٤٨
٢٠١٦\٢٠١٥	١,٤٤١	١٧,١٩٦	٨,٧٢٢	٢٧,٣٥٩
٢٠١٧\٢٠١٦	١,٧٨٧	١٨,٢٣٥	٩,٤٥٣	٢٩,٤٧٥
٢٠١٨\٢٠١٧	١,٩٩٩	٢٢,٠١٢	١١,٠٤٤	٣٥,٠٥٥
٢٠١٩\٢٠١٨	٢,١٦١	٢٤,٥٠٧	١٢,٤٧٣	٣٩,١٤١
٢٠٢٠\٢٠١٩	٢,٤٤٥	٢٩,٧٥٨	١٤,٠٢٩	٤٦,٢٣٢
معدل النمو السنوي المركب	% ١٣.٨	% ١١.٨	% ٨	% ٧

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات

- **جمهورية العراق ، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي – المجاميع الاحصائية السنوية (٢٠٠٥\٢٠٠٦–٢٠١٩\٢٠٢٠) .**

تشير البيانات في الجدول اعلاه الى زيادة كبيرة بأعداد الطلبة الموجودين في الدراسات العليا خلال مدة البحث ، حيث كان العدد في اول المدة (١٧٣٦٧) طالب ، اما في اخر المدة فاصبح العدد (٤٦٢٣٢) طالب وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٧%) على الاجمالي ، اما معدل نمو طلبة الدبلوم العالي فكان هو الاعلى ب(١٣.٨%) يأتي بعده طلبة الماجستير بمعدل نمو سنوي بلغ (١١.٨%) ومن ثم طلبة الدكتوراه بمعدل (٨ %) ، يشكل عدد الطلبة الموجودين في الدراسات العليا للحصول على شهادة الماجستير النسبة الاكبر مقارنة بباقي الشهادات ، حيث بلغت نسبتهم في ٢٠١٩\٢٠٢٠ (٦٤.٤%) ، تليها الطلبة الموجودين للحصول على شهادة الدكتوراه بنسبة بلغت (٣٠.٣ %) ، واخيرا الطلبة الموجودين للحصول على شهاد الدبلوم العالي بنسبة (٥.٣%) .

وتعود الزيادة بأعداد الطلبة الموجودين في الدراسات العليا الى توسيع قاعدة القبول في الدراسات العليا في الجامعات العراقية ، اضافة الى رغبة الطلبة بإكمال دراستهم والحصول على شهادة عليا تحسن من دخولهم وتزيد من فرص عملهم في القطاع العام والخاص ، وجاء ذلك بفضل زيادة الانفاق على التعليم وتوفير المستلزمات اللازمة للعملية التعليمية .

ثالثاً : تحليل واقع التعليم العام والعالي (المخرجات)

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

كما هو معلوم ان لكل عملية انتاجية هناك مدخلات ومخرجات ، وهذا ينسحب على العملية التعليمية ، وان مخرجات العملية التعليمية تتمثل بما تخرجه من موارد بشرية متعلمة ومزودة بالمعرفة والمهارة (**راس المال البشري**) التي اكتسبتها من العملية التعليمية ، وللوقوف على واقع مخرجات العملية التعليمية في العراق خلال فترة البحث ، ولغرض التعرف على التطور الحاصل في مخرجات قطاع التربية والتعليم في هذه المرحلة ينبغي تحليل البيانات الواردة في الجدول ادناه

الجدول (٨) التطور الكمي لمخرجات التعليم العام والعالي (التعليم الثانوي – التعليم العالي – الدراسات العليا) في العراق خلال المدة ٢٠٠٥\٢٠٠٦-٢٠١٩\٢٠٢٠

العام الدراسي	التعليم الثانوي (اعدادي)		التعليم العالي (جامعي – تقني)		الدراسات العليا (دبلوم– ماجستير– دكتوراه)	
	عدد الطلاب	عدد الخريجين	عدد الطلبة	عدد الخريجين	عدد الطلبة	عدد الخريجين
٢٠٠٥\٢٠٠٦	١,٣٨٩,٠١٧	٩٧,٢٣١	٣٥٢,٢٣١	٦٩,٨٧٩	١٧,٣٦٧	5756
٢٠٠٦\٢٠٠٧	١,٤٩١,١٤٢	١١١,٠٩٢	٣٢٥,٢٩٧	٧٠,٨٦٧	١٥,٥١٠	5328
٢٠٠٧\٢٠٠٨	١,٦٠٣,٦٢٣	٦٠,٤٢٠	٣٣٧,٠٠٢	٦٣,٠٦٦	١٢,٥٨٩	4346
٢٠٠٨\٢٠٠٩	١,٧٥٠,٠٤٩	٨٩,٠٥٤	٣٤١,٨٠٢	٦٣,٦٨٦	١٥,٠٢٢	4706
٢٠٠٩\٢٠١٠	١,٨٧٧,٤٣٤	١٣٣,٧٣٤	٣٦٠,٨١٧	٦٨,٣٧٠	١٧,٢٥٢	3827
٢٠١٠\٢٠١١	١,٩٥٣,٧٦٦	٩٦,٨٠٣	٤٠٠,٦٠٠	٨٣,٦٧٠	٢١,١٢١	4910
٢٠١١\٢٠١٢	٢,١٧٤,٤٧٧	١٥٣,٨٧٥	٣٩٧,٣٨٥	٨٨,٤٩٢	٢٦,٩٢٠	5849
٢٠١٢\٢٠١٣	٢,٣٤٨,٣٣٢	١٦٥,٧٨٠	٤٤٨,٩٢٧	٨٣,٤٥٢	٢٩,٣٥٧	6888
٢٠١٣\٢٠١٤	٢,٤٤٣,٩٣٢	١٢٣,٥٥٩	٥٠٤,٨٦٠	٨٣,٧٢٨	٢٩,٦٣٨	7752
٢٠١٤\٢٠١٥	١,٩٦٢,٧٦٨	١١٤,٤٨٣	٤٤٦,٢٠٧	٧٩,٢٩٩	٢٤,٩٤٨	8081
٢٠١٥\٢٠١٦	٢,٣٥٨,٤٨٤	١٥٧,١٤١	٤٨٨,٨٧٤	٩٨,٨٠٢	٢٧,٣٥٩	7547
٢٠١٦\٢٠١٧	٢,٥٢٥,٣٣٨	١٧٧,٥٤٤	٤٩٢,٩٧٥	١١٢,٥٤٥	٢٩,٤٧٥	٩٥٢٥
٢٠١٧\٢٠١٨	٢,٨٠٨,٨٥٤	١٨٣,٢٧٦	٥٨٩,٠١٩	١٢٠,٨١٧	٣٥,٠٥٥	١١٣٨٥
٢٠١٨\٢٠١٩	٢,٩٨٤,١٤٨	٢٠٧,٣٠٥	٦١٣,٤١٩	١٢٤,٣٢٥	٣٩,١٤١	١٣٠٠٧
٢٠١٩\٢٠٢٠	٣,٠٩٤,٠٢١	٢٦٦,٦٧١	٦٣٣,٤٦٤	١٢٦,٦٩٣	٤٦,٢٣٢	١٥١١٠

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

المجموع		2,137,968		١,٣٣٧,٦٩١		١١٤,٠١٧
النمو السنوي المركب		% ٧.٤		% ٤.٣		% ٧

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

- **جمهورية العراق ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء ، شعبة التقارير الاحصائية .**
- **جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي .**

يتضح من خلال الجدول اعلاه ما يلي :

أ – التعليم الثانوي : هناك زيادة متذبذبة بأعداد الخريجين من المرحلة الاعدادية خلال مدة البحث ، حيث كان العدد في اول المدة ٢٠٠٦\٢٠٠٥ (٩٧,٢٣١ خريج) ووصل العدد في اخر المدة ٢٠٢٠\٢٠١٩ الى (٢٦٦,٦٧١ خريج) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٧.٤ %) ، ويعود هذا النمو الكبير الى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية وزيادة اعداد الطلاب الموجودين .

ب – التعليم الجامعي : مرحلة التعليم الجامعي كذلك شهدت زيادة متذبذبة بأعداد خريجيها خلال فترة البحث ، حيث كان العدد في اول المدة (٦٩,٨٧٩ خريج) ووصل العدد في اخر المدة الى (١٢٦,٦٩٣ خريج) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٤,٣%) ، ويعود هذا النمو الكبير الى توسع خطط القبول في التعليم الجامعي واستحداث الدراسات المسائية والتوسع فيها، نتيجة التطور الكمي بأعداد الجامعات والمؤسسات التعليمية .

ج – الدراسات العليا : شهدت الدراسات العليا زيادة واضحة بأعداد خريجيها خلال مدة الدراسة حيث كان العدد في اول المدة (٥٧٥٦ خريج) ووصل العد في اخر المدة الى (١٥١١٠ خريج) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٧ %) ، وجاءت هذه الزيادة بعد التوسع الكبير بخطة القبول في الدراسات العليا بمختلف مستوياتها (دبلوم عالي ، ماجستير ، دكتوراه).

من هنا ومن خلال مخرجات العملية التعليمية يمكن قياس الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي ، من خلال مدى انسجام هذه المخرجات مع مدخلات سوق العمل (العام والخاص) ومتطلبات التنمية الاقتصادية ، علماً ان هذا الانسجام يتطلب تكييف السياسة التعليمية مع السياسة الاقتصادية والتنموية للبلد .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٢ (٢٠٢٣)، ص: ٤٠٧ ـ ٤٤١
ISSN: 2222-6583

اما هنا في العراق فمن الصعوبة بمكان قياس كفاءة هذه المخرجات نظراً لغياب القطاع الخاص واعتماد هذه المخرجات على القطاع العام وبنسبة ٩٠% تقريباً ، هذا القطاع الذي وصل الى الاكتفاء والترهل ، هذا بالنسبة للبعد الاقتصادي للعملية التعليمية ، اما الابعاد الاخرى كالبعد الاجتماعي والثقافي والسياسي فلها مقاييس اخرى .

اما مؤشرات البحث والتطوير في العراق فقدت شهدت تطورات خلال فترة الدراسة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠) رغم انخفاض حجم التخصيصات المالية الموجهة نحو هذا القطاع المهم (نسبة من اجمالي الناتج المحلي GDP) ، مقارنة مع المتوسط العالمي والذي يقدر بحوالي (٢ %) .

حيث ارتفع عدد الباحثون بشكل مطرد بين الاعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١١ ، فكان عدد الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (٣٧٨ باحث لكل مليون نسمة) ليزداد العدد ويصبح (٤٤١ باحث) في عام ٢٠١١ ، اما الفترة ٢٠١٢ الى ٢٠١٤ شهدت انخفاضاً ملحوظاً بأعداد الباحثين حيث وصلت الى (٧٠ باحث) فقط في عام ٢٠١٤ ، ليزداد العدد مرة اخرى بشكل تدريجي ليصل الى (١٤١ باحث لكل مليون نسمة) .

اما براءات الاختراع فقد شهدت تطوراً مطردا خلال مدة الدراسة فأرتفعت من (١٤ طلب تسجيل) لتصل الى اعلى نقطة لها في عام ٢٠١٩ حيث كان العدد (٨٤٣) .

مقالات المجلات العلمية والتقنية المنشورة شهدت هي الاخرى تطوراً كبيراً خلال مدة الدراسة ، فكانت في عام ٢٠٠٥ (١٤١ مقالة) فقط ، واستمر الارتفاع بشكل مطرد ليصل الى(٦٠٧٣ مقالة) في عام ٢٠١٨ ، الامر الذي يعزز من التصنيف العالمي للجامعات العراقية والجدول (٩) يوضح التطور الحاصل في مؤشرات البحث والتطوير في العراق خلال مدة البحث .

جدول (٩) مؤشرات البحث والتطوير والابتكار في العراق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

السنة	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي % (١)	الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة (٢)	طلبات تسجيل براءات الاختراع (للمقيمين وغير المقيمين) (٣)	مقالات المجلات العلمية والتقنية (٤)
2005	-	-	0	١٤١
2006	-	-	14	٢٤٨

2007	0.05	٣٧٨	16	٢٤٢
2008	0.03	٣٩١	29	٣١٠
2009	0.05	٤١٦	29	٣٧٣
2010	0.04	٤٣٢	14	554
2011	0.03	٤٤١	57	٦٤٠
2012	-	-	136	٨٢٦
2013	-	-	240	٨٣٩
2014	0.04	٧٠	269	٨٦٦
2015	0.04	٦٦	٤٣٧	٨٩٤
2016	0.04	٦٥	-	١٢٣٦
2017	0.05	١٠٦	٧١٤	٢٢٥٩
٢٠١٨	0.04	١١١	٧٣٠	٦٠٧٣
٢٠١٩	0.03	١٢٣	٨٤٣	
٢٠٢٠	0.04	١٤١	٧٣٣	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :

العمود (١ و٢ و٤) البنك لدولي على الموقع المتاح https://datacatlog .

العمود (٣) ما يخص السنوات من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٦ ،اسعد فارس غريب ، تحليل العلاقة التبادلية بين اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة :تجارب بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٦ ،رسالة ماجستير، جامعة النهرين ،كلية اقتصاديات الاعمال ، قسم اقتصاديات ادارة الاستثمار والموارد،ص١٣٦.

العمود (٣) للسنة ٢٠١٧-٢٠٢٠ البنك الدولي على الموقع المتاحhttps://datacatlog .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات :

١- على الرغم من زيادة حجم التخصيصات المالية لقطاع التربية والتعليم خلال مدة البحث الا ان هذا القطاع لم يشهد تطوراً ملموساً ، وهذا يؤيد الفرضية التي انطلق منها البحث .

٢- ان التعليم في العراق تعليم مجاني في جميع مراحله ، وهذا يشكل عبء اكبر على الحكومة في تمويل التعليم ، في ظل تزايد الطلب على التعليم وتحسين نوعيته وتزايد نسبة الانفاق عليه سنوياً .

٣- ان حصة قطاع التربية والتعليم من اجمالي تخصيصات الموازنة العامة او اجمالي الناتج المحلي ، لا تتناسب مع حاجة هذا القطاع وحجم الفجوة التي يعانيها ، ولا تنسجم مع اهميته الاستثنائية ودوره في تطوير العراق واعادة بناءه .

٤- هناك تحيز واضح للإنفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري في موازنة قطاع التربية والتعليم ، حيث شكلت النفقات الجارية ما نسبته(٩٤.٧ %) من مجموع الانفاق ، بينما اكتفت النفقات الاستثمارية بـــــ(٥.٣ %) فقط من اجمالي الانفاق .

٥- هناك تحيز واضح للتعليم الجامعي على حساب التعليم قبل الجامعي ، اذ يستحوذ التعليم الجامعي على ما يقرب من ٣٠% من اجمالي الانفاق الحكومي على التعليم (وفقاً لبيانات وزارة المالية ٢٠١٦) ، في حين تبلغ نسبة الطلاب فيه ٧% فقط من مجموع طلاب البلد .

٦- هناك عجز مدرسي يقدر بـــ(٨٥٧٨ بناية) لفك الازدواج بالدوام فقط(الدوام الثنائي والثلاثي) ، في حين يحتاج فك الاكتظاظ عن المدرسة الواحدة والصفوف وتوفير بيئة تعليمية مثالية الى (٢٠,٠٠٠ بناية) ، كما وتقدر الحاجة السنوية لعدد الابنية المدرسية بـــ(٥٣٩) بناية مدرسية .

٧- هناك تراجع مستمر لمؤشرات نوعية التعليم في مراحل التعليم الاساسية (الابتدائي ، الثانوي ، العالي) ، وبعود ذلك لكون معدل نمو الطلاب يفوق معدل نمو المؤسسات والهيئات التعليمية .

ثانياً : التوصيات :

١. اهمية تنويع مصادر تمويل التعليم وايجاد مصادر بديلة للتمويل الحكومي للتعليم في العراق ، مع امكانية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال .

٢. زيادة حصة قطاع التربية والتعليم من اجمالي الانفاق العام واجمالي الناتج المحلي ، بما ينسجم مع حاجة واهمية هذا القطاع ، وبما يزيد عن الحد الادنى المعياري(١٥% من اجمالي الانفاق ، ٤% من اجمالي الناتج المحلي)والمحدد في اطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ من قبل UNESCO

٣. اعادة هيكلة موازنة قطاع التربية والتعليم لصالح النفقات الاستثمارية ، وبما يضمن زيادة حصة النفقات الاستثمارية عن ال ٢٠ % من اجمالي الانفاق الحكومي على التعليم .

٤. التوزيع العادل للموارد بين مستويات ومراحل التعليم المختلفة وفقاً لأهمية وحاجة كل مرحلة .

٥. العمل وفق نظرية الدفعة القوية لسد الفجوة المدرسة الكبيرة ، اي البناء دفعة واحدة وبفترة زمنية قياسية ، وعدم البناء على شكل مراحل وبفترات زمنية متباعدة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الحاجة السنوية من البنايات المدرسية .

٦. التحسين المستمر لمؤشرات نوعية التعليم وتطويرها ، من خلال زيادة المؤسسات التعليمية ، وزيادة اعداد الكوادر والهيئات التعليمية ، بما يتلائم مع الزيادة الحاصة بأعداد الطلاب .

المصادر والمراجع

اولاً : المصادر العربية

١) أحمد ، داود عبد الجبار ، **دراسة وتحليل أثر مستوى الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في حجم الانفاق على التعليم العالي في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٩)** ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٨ ، العدد ٦٧ .

٢) صالح ، لورنس يحيى ، وعداي ، نور شدهان ، **فاعلية الانفاق العام في تصحيح الاختلال في الهيكل الانتاجي بالاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣** ، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد ١٢٣ ، اذار ، ٢٠٢٠ .

٣) العاني، عماد محمد علي ، **اقتصاديات المالية العامة**، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد ، ٢٠١٨ .

٤) البيرماني ، صلاح مهدي عباس ، وعبد الله ، حسن علي ، **قياس وتحليل تقلبات اسعار النفط واتجاهات الانفاق الحكومي على قطاعي الزراعة والصناعة في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد٢٥،العدد١١٣ ، ٢٠١٩ .

٥) حسن ، يسرى مهدي ، **اثر الانفاق العام والايراد العام على بعض المقومات غير مادية للتنمية الاجتماعية في العراق للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٨** ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد١٨، العدد٦٨

٦) العصفور ، محمد ابراهيم ، **تمويل التعليم والدعم الحكومي**، الرياض ، جامعة الملك سعود ، ٢٠١١.

٧) غريب ، اسعد فارس ، **تحليل العلاقة التبادلية بين اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة :تجارب بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٦** ، رسالة ماجستير، جامعة النهرين ، كلية اقتصاديات الاعمال ، قسم اقتصاديات ادارة الاستثمار والموارد .

التقارير والنشرات الرسمية

١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء CSO ، مديرية الحسابات القومية.

٢) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية .

٣) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي .
٤) جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية .
٥) جمهورية العراق ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، قسم الاحصاء .
٦) جمهورية العراق ، وزارة التعليم العالي ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ، قسم الاحصاء .
٧) بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.orgt
٨) بيانات اليونسكو http://sdg4-data.uis.unesco.org

ثانياً : المصادر الاجنبية

1) Mceachern , Willam A , **Economics A contemporary Introduction** , south – Western , cengage learning , USA , 2012 .
2) M. Woodhall, **Cost- Benefit Analysis**, New York: Pergaman Press, 2005.
3) J. Hallak, **The Analysis of Educational Costs and Expenditure**, UNESCO: International Institute for Educational Planning, 2005 .